المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، محمد بن عبدالله، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، وبعد: فهذه الدراسة جهد علمي يُعنى بدراسة جانب مهم من الحياة الاقتصادية في حياة المسلمين، ألا وهو السياسة النقدية، بوصفها جزءاً من مَهام السلطة النقدية، ممثلة في المصرف المركزي، الذي يضطلع برسم السياسات الاقتصادية النقدية، ووضع الخطط والأهداف لها، لتسير جنباً إلى جنب مع السياستين المالية والتجارية، إذ تشكل هذه السياسات الثلاث السياسة الاقتصادية العامة في أي دولة من الدول.

وتتلخص المشكلة التي يعالجها البحث في أن السياسة النقدية في عالمنا الإسلامي مقتبسة من الاقتصاد الغربي الرأسمالي القائم على الربا، والفلسفة المادية في النظرة إلى المال، والدولة، والإنسان، وهو أمر يتناقض مع الشريعة التي يؤمن المسلمون أنها من عند الله تعالى، وتزداد حِدَّة هذا التناقض بعد انتشار المصارف الإسلامية على نطاق واسع، ويتجلى هذا التناقض في أدوات سياسة نقدية تقوم على الربا، وتريد أن تحكم نظاماً مصرفياً إسلامياً ينبذ الربا. ولإزالة هذا التناقض لا بد من دراسة هذه الأدوات النقدية دراسة شرعية، تبين الحلال منها من الحرام، ولا تقتصر على بيان الحلال والحرام فقط، بل تتعدى ذلك إلى وضع الحلول الشرعية والاقتصادية المناسبة، وبيان مرونة الشريعة وكفاءتها بأسلوب عملي تطبيقي، ثم بيان الأولويات في استخدام هذه البدائل في ضوء الأصول الفقهية التي تستند إليها هذه الأدوات.

إن الهدف من البحث هو وضع تصور فقهي أصولي لأدوات سياسة نقدية مقبولة شرعاً، وبيان معالم السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وذلك من خلال مناقشة الأدوات النقدية غير المشروعة وفق معطيات الفكر الاقتصادي الإسلامي، والبحث عن مقابل شرعي لهذه السياسة القائمة على الربا ضمن نظام نقدي إسلامي، ينبثق من التصورات الإسلامية للدولة، والمال، والملكية، والفرد، والجماعة؛ لاستخلاص السياسة النقدية بإجراءاتها وتصوراتها تكون مستوحاة من النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يمثل المظلة الفكرية لإجراءاتها، وترتيب أولوية التعامل مع هذه الأدوات بناء على الأصول الفقهية التي تستند إليها.

تبرز أهمية البحث في الدور الكبير الذي تؤديه السياسة النقدية في المحافظة على نظام مصرفي قوي وفعَّال، قادر على أداء مهمته على النحو الذي يجمع بين أهداف المصارف التي تسعى إلى تحقيق الربح، ومصالح المجتمع عامة، من حيث تحقيق الاستقرار النقدي، والمحافظة على حقوق المودعين لدى المصارف، وتوجيه الاستثمار توجيهاً سليماً، يخدم التنمية والرفاه الاقتصادي اللّذَين تتطلع إليهما جميع الأمم.

ويقدم البحث التصورات، والإجراءت، والأهداف الاقتصادية، المتعلقة بالسياسة النقدية في الاقتصاد الربوي، ثم يناقشها من الناحية الواقعية، وهل هي مصلحة في الواقع أم لا؟ مستشهداً بأقوال الاقتصاديين، ويناقشها كذلك من الناحية الشرعية، مبيناً حرامها الممنوع، وحلالها المشروع، وعند بيان ما يحرم منها يضع البدائل الشرعية، مبيناً كفاءتها من الناحية الاقتصادية والعملية، وتَفَوُّقَها على مقابلاتها الربوية، فضلاً عن ميزتها التشريعية.

وهناك العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تشترك في لفظها بين السياسة النقدية الإسلامية، والسياسة النقدية في النظام الربوي، مما يوحي بأن السياسة النقدية في الإسلام هي سياسة مُستنسَخة من غيرها، لذا حرصت الدراسة على تحرير هذه المفاهيم، وبينت أن لكلٍّ معناه المختلف في كلٍّ من السياستين، وأن السياسة النقدية في النظام النقدي الإسلامي مستقلة فِعلاً: في

مصادرها التي بُنيت عليها، وفي مفاهميها ومصطلحاتها المنضبطة بالشريعة الإسلامية.

إن مشكلة التضخم التي تجتاح العديد من الدول، ومنها الدول الإسلامية، مشكلة ناجمة عن سياسة نقدية مفرِطة؛ مما يستدعي تقديم الضوابط الشرعية التي تحول دون هذا التضخم الذي يعمل على التهام القدرة الشرائية للنقود، والذي يتناقض مع مبدأ العدل الذي أمر الله تعالى به، بالإضافة إلى بيان الصورة الكاملة للعلاج في سياسة نقدية شرعية، لها وسائلها وضوابطها من الناحية الشرعية.

ويقدم البحث المرتكزات الأصولية التي تقوم عليها السياسة النقدية الإسلامية، عند التكييف الشرعي لأدوات السياسة النقدية المختلفة؛ ليبين عملياً قدرة المرجعية الفقهية والأصولية في الإسلام على استيعاب المستجدات، وإيجاد الحلول والبدائل، بالإضافة إلى توضيح جذور هذه السياسة من الناحية الأصولية؛ مما يعطيها قيمة تشريعية عليا، ويربط حاضر هذه الأمة بماضيها.

إن السياسة النقدية في الإسلام بمرجعيتها الفقهية والأصولية لها ضوابط محكمة، تحول دون انزلاق الاقتصاد إلى هُوَّة التضخم، والأزمات الاقتصادية الناشئة من فوضى السياسة النقدية، والثغرات التشريعية التي يمكن أن تنزلق فيها قدم المصرف المركزي، بوصفِهِ سلطة نقدية لها اليد الطولى في رسم السياسة النقدية وتطبيقها، والرقابة على الجهاز المصرفي، هذه الثغرات التشريعية جعلت الاقتصاد العالمي برأسين: رأسٍ يمثل الاقتصاد المالي، ورأسٍ يمثل الاقتصاد الحقيقي المنتج، وما لبث أن انهار الاقتصادُ الماليُّ الرمزيُّ مُسبباً انهيار الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي.

وتتّبع الدراسة المنهج الاستدلالي الاستنباطي، وفق النظر الأصولي، في الوصول إلى التكييف الشرعي لأدوات السياسة النقدية في الفقه الإسلامي، والترجيح بين أقوال الفقهاء، والمنهج الاستقرائي في استقراء أقوال العلماء ومذاهبهم في المسألة محل البحث؛ للوصول إلى التعميمات والأحكام،

ومنهج الدراسة المقارنة في الموازنة بين السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الوضعي وبين السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، المنبثقة من الفقه الإسلامي.

وختاماً أسأل الله تعالى، العلي القدير، أن أكون قد وفقت فيما عُنيت به من البحث والدراسة في مجال السياسة النقدية، مستلهماً الحق والصواب في فقهنا الإسلامي، الذي يُعبِّر عن حكم الله في العمليات، سواء للأفراد، أو المؤسسات، أو الدول، ومازال يواكب حاجاتهم ومستجداتهم، راجياً أن يكون بحثي هذا أنموذجاً عملياً على ذلك.

والله من وراء القصد

obeikan.com